ندوة إطلاق المشروع حول:
تقييم السياسات العمومية في التربية والتكوين:
مقاربات ومنهجيات

1. السياق العام

تتبوأ اليوم مأسسة تقييم السياسات العمومية مكانة متميزة في النموذج المغربي للحكامة. لكن وبالرغم من التنصيص عليها في دستور 2011 وتجسيدها عبر العديد من المؤسسات الإدارية والهيآت المستقلة، تبقى الممارسات وعمليات أجرأة مشاريع الإصلاح مترددة في الإقرار بضرورة تقييم السياسات العمومية من حيث إعدادها وتتبعها وإشراك الفاعلين والمستفيدين وتقييم تأثيرها. غير أن الجمهور الواسع، في سياق انخراطه في الدينامية المستمرة للشأن العام، أصبح يولي اهتماما متزايدا بعملية تقييم السياسات العمومية ويتساءل في الآن نفسه عن نجاعة وفعالية وتأثير التدخل العمومي. ويتجسد هذا الاهتمام في أغلب الاحيان من خلال المشاركة والتبادل في الشبكات الاجتماعية وعبر «دردشات» و«أحكام» تلقائية، حول إنجازات وإخفاقات الإصلاحات العمومية.

ويعرف قطاع التربية والتكوين اهتماما متزايدا ومشهودا من طرف مختلف الفاعلين والمستفيدين من الإصلاحات التربوية، إذ أصبحت السياسات التربوية اليوم في قلب النقاش العمومي ولم تعد محصورة على المتخصصين والسياسيين. ولأن التعليم يعني جميع الأسر، فإن الرأي العام قد استحوذ على هذا النقاش منتجا بذلك كما كبيرا من المؤاخذات والانتظارات، الأمر الذي يستدعي بالضرورة إمداده بالتقييمات المبنية على الدليل العلمي بغية إغنائه وتفعيل انخراط ومشاركة كل الفاعلين في مشاريع الإصلاح.

وبالرغم من كون مبدأ التقييم متقاسما على أوسع نطاق، فإن تعدد البروتوكولات والممارسات حسب السياقات والأهداف، يجعل عملية تملك الأدوات وانخراط الأطراف المعنية شديدة التعقيد. ولهذا السبب تتجلى ضرورة المساهمة في إرساء الممارسات والعمليات المتعلقة بتقييم السياسات العمومية في التربية والتكوين والبحث العلمي والتي ينبغي لها أن تكون مؤكدة، ومستمدة من مصادر تتخذ من الممارسات الدولية المعترف بها مرجعا لها.

وتطمح الهيأة الوطنية للتقييم إلى تفعيل المهمة التقييمية للمجلس من خلال إعطائها دينامية مبنية على الكفاءة الضرورية والتموضع في مشهد تقييم السياسات العمومية كمؤسسة متخصصة في المجال التربوي.

2. مشروع التعاون بين الهيئة الوطنية للتقييم والمركز الدولي للدراسات البيداغوجية

إن أشغال المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، واعتماد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والتقارير والدراسات التي أنجزتها الهيئة الوطنية للتقييم، وكذا مشروع القانون الإطار للإصلاح، تعتبر معالم أساسية في عملية إصلاح المنظومة التربوية. ولمواكبة هذا الإصلاح ينبغي بناء جهاز مندمج لتتبع هذا الورش من حيث النجاعة والاتساق والفعالية والفائدة. وقد عمدت الهيئة الوطنية للتقييم، في إطار المهام الموكولة إليها، إلى بلورة برنامج شامل لتتبع تفعيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

ومن أجل تقوية كفاءاتها وتعزيز مستوى خبرتها في مجال تقييم السياسات التعليمية، عمدت الهيئة الوطنية للتقييم إلى بلورة مشروع تعاون وتوأمة مع المركز الدولي للدراسات البيداغوجية، في إطار برنامج «إنجاح الوضع المتقدم للمغرب» الممول من طرف الاتحاد الأوروبي.

ويندرج تنظيم هذه الندوة في إطار مشروع التوأمة حيث يهدف إلى إطلاق برنامج تقوية الكفاءات من خلال عرض المقاربات والمنهجيات المتعلقة بتقييم السياسات العمومية في كل من بلدان أوروبا والمغرب، وكذا تبادل الممارسات الجيدة لمختلف أنظمة التقييم في أوروبا.

3. أهداف الندوة

تتشكل الندوة من ثلاثة محاور:

- جلسة مخصصة لمنظور مقارن لتقييم السياسات العمومية في التعليم: أوروبا وفرنسا وإيطاليا والمغرب؛
- مائدة مستديرة حول اتساق جهاز تقييم منظومة التربية والتكوين بالمغرب؛
- ورشة حول مجالات تقوية الكفاءات المستهدفة من طرف الهيئة الوطنية للتقييم في إطار مشروع التوأمة وتشخيص العناصر التي أفرزتها نقاشات يوم 13 فبراير والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار لتكييف وتدقيق العمليات التي سيتم تفعيلها في إطار المشروع المذكور.